

فيها في الشيب عما فيه افرحي قليف لجمع بين الرابع والرهي
وقوله قوله ومضطلع لاي قول المرسي في القامة الثامنة والاربعين قال
الفرسي والمضطلع بالشي القوي عليه الناهض به وتخصيص المعاني اقتضاه
الفاظها وتخصيص عبارتها وتخصيص المعاني فكان الاسير وبعد البيت المذكور
وكم من قارئ فيها وقاري استجاب بالحقون والحقبات
وضرب فيها الصبح الي السمرة وقارة الاول الذي يهز العتبات وقاري الثاني
مطلع المنيعات وامر ان الثاني بالحقبات لانه اطعم ما فيها وجعلها خالية اه
وقوله فدع الوعيد لاني قال في المعاهد البيت من الكامل ولا امر في قابله ونسبه
صاحب الدر الغريد لعبد الله بن محمد بن ابي عبيدة المهلب اه الذباب
سمر بذلك لانه كما يطير برجم فاصله ذب فاب اي طير وزرع وقوله يفسر
اي يفسر فكل منها ما حوون من العنبر والمعني اترك وعيدك لانه لا ينشأ منه
صنر لانه كالفدم وقوله اي قول ابي تمام في مرقية محمد بن نهمش حين
استشهد وقبله نوي في الثري من كان يحيى به الرعي ويفر صرف الدهر
نايله الغمراه مطول وقوله نوي في الرعي اي اقام في التراب وقوله ويفر
اي يزيل نايه الغمراه الكثير بتر اي مقطوعة الاستقبال اذ لم يبق اخ
ومنه السجع قال عتق وها هنا اربعة الفاظ ينبغي استخراج مسمياتها
ليزول الالبتاس في كثرة دورها على الالسن السجع والغاصلة والقرينة
والفقرة والقرينة قطعة من الكلام جعلت مزاجية لا حذب والفقرة مثلها
ان شرط فيها مقارنتها لا حذب والا كانت اعم سواء كانت من تسجيع او لا
كما هو ظاهر كلاهما والغاصلة الكلمة الاضيق من القرينة والسجع توافق
الفاصلتين او نفس الفاصلة الموافقة الاضيق اه على صرف على معنى في
مقصود لوجوب ان تسمية الفاصلة سجما اعناه لوجود التوافق
فيها ولولا ذلك ما سميت فواد الحاصل الي ان العلة التي اوجبت التسمية هي
المسئلة في الحقيقة وفي التعمد اه عتق وعلى كلام الصحاح السكاي هو اعم
السجع وفي نسخة هي اي الالبتاس في او اخر الفقر حال من اللفظ اي الحالة
كون اللفظ كائنا في او اخر الفقر ولذا ذكره اي كون السجع نفس اللفظ
قوله
بالحسين

باعتبر لحددهما ذكره بلفظ السجع ولذا ذكره استدلاله على كونه على كلام السكاي
نفس اللفظ بامرسي لحددهما ذكره بلفظ السجع والثاني قوله انها في انشراك القوافي
الاولى لم يبين وجه الدلالة من الاول لوصف وجه وهو انه لو كان على كلامه بمعنى
المصدر لم يجمعه اذ المصدر يصدق على العليل والكثير ولا يجوز جمعه الا اذا
اريد به الالفة ولا يتأتى ارادتها هنا لانه في مقام التعريف لا ينظر فيه اليها
وفيه نظر لورود مثله على تقدير اعادة اللفظ بان يقال كيف ذكره بلفظ
الجمع في مقام التعريف الذي لا ينظر فيه الي الاورد فينبغي ان يقال وجه الدليل
انه لا يجوز جمع المصدر الا اذا اريد به الالفة ولم يدل دليل من كلام السكاي
على ارادتها واسا وجه الثاني فينبغي بقوله وذلك لانه القافية الواضحة
انه نظري القوافي التي هي الفاظ قطعا فيكون هو كذلك اه سم وذلك
اي وجه دلاله القول المذكور على ان السجع نفس اللفظ او غير ذلك
كان تكون من المحرك قبل الساكنين الي انشائها عتق على تفصيل
المذاهب اي الا ثني عشر هذا هيا وقد ذكرها شيخ الاسلام على ان حذو حية
وليس اي القوافي عبارة كاي فيدل التشبه على ان السكاي
اراد بالسجع اللفظ اه عتق ومرجع المفسرين ولحد وهو التوافق المذكور
فان المعنى الثاني نفس التوافق والاول الكلمة من حيث التوافق فهو
المسمى في الحقيقة اه سم مطرف على صيغة المفعول من المطرف وهو
الحديث من الماني لانه الوزن في الفاصلة الثانية حديث وليس الوزن الذي
كان في الفاصلة الاولى اه اطول وقالع وانا سم مطرفا لانه
خارج في التوافق في الحسن الي الطرف بخلاف غيره كما ياتي اولان ما وقع به
التوافق وهو الاتحاد بين الفاصلتين اعناه هو من الطرف وهو حرف الاخير
دون ما يعم وهو الوزن اه الفاصلتان اي الفاصلتان الاخيرتان من
القرينتين كما يدل له ما ياتي اه سم من الوزن قال في القروس ينبغي
ان يكون المعتبر هنا الوزن الشعري لا التعريف اه نفس الوزن الشعري
مقابلة مطلق حركة محطت حركة وان اختلف نوع الحركة كما في قوله بفتح
والوزن التعريفين مقابلة حركة بنوع حركتها كما في قوله بفتح
مخوقوله قما ماكم لا ترجون لله وقارا الآية اي ماكم لا تخافون لله عظمة